الخطاب الاستكشافي الاستعماري والمعرفة المنجمية بمنطقة الريف خلال القرن 19م وبداية القرن 20م

نورالدين أحميان

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق

ملخص:

تتناول هذه الدراسة طبيعة المعرفة المنجمية التي أنتجت حول منطقة الريف المغربي خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، في سياق التوسع الاستعماري الأوروبي، وتهدف إلى تحليل العلاقة بين الخطاب الاستكشافي والرهانات الإمبريالية، مع التركيز على التفاوت بين التمثلات التضخيمية للثروات المعدنية وحدود التحقق العلمي. تعتمد الدراسة على مقاربة تاريخية-نقدية، من خلال تحليل نصوص الرحالة والتقارير الاستكشافية الفرنسية والإسبانية. وتخلص الدراسة إلى أن المعرفة المنجمية لم تكن انعكاسا دقيقا للواقع الجيولوجي، بل تشكلت ضمن تفاعل معقد بين المعاينة الميدانية المحدودة، والوساطة المحلية، والتنافس الإمبريالي حول الموارد. كما تُبرز أن الخطاب المنجمي تأرجح بين التضخيم والوهم من جهة، والتحفظ التقني من جهة أخرى، في ظل غياب دراسات سبر دقيقة.

الكلمات المفتاحية: الريف، الاستكشاف، المعادن، الاستعمار، المعرفة الاستعمارية.

مقدمة:

شكل دخول المغرب ضمن دائرة الاهتمام الاستعماري الأوروبي منذ القرن التاسع عشر، لحظة مفصلية إذ ظهرت العديد من الدراسات الاستكشافية التي أُنجزت حوله، وقد ارتبطت ارتباطا وثيقا بمشروع التوسع الإمبريالي، مما جعل من البحث العلمي أداة لفهم المجال تمهيدًا لإخضاعه. وفي هذا السياق انخرطت حقول معرفية متعددة في هذا المسار، من قبيل: الأنثروبولوجيا، والإثنوغرافيا، والجغرافيا، والتاريخ، ...، في بناء تمثلات عن المغرب، أسهمت في إعادة تشكيله داخل خطاب استعماري يزاوج بين الوصف والتصنيف والتأويل.

ويكشف تتبع هذه الدراسات الاستكشافية عن هيمنة واضحة للإنتاج الفرنسي، سواء من حيث الكم أو من حيث عمق التراكم المعرفي، مقارنة بنظيره الإسباني، وهو ما يعكس تفاوتا في رهانات الحضور الاستعماري وأولوياتهما في المجال المغربي. كما اتخذت هذه الكتابات صيغا متنوعة، تراوحت بين المونوغرافيات ذات الصبغة العلمية، والتقارير الإدارية الرسمية وشبه الرسمية،

وصولا إلى نصوص الرحالة التي قدمت أوصافا إثنوغرافية ومجالية للمنطقة. غير أن هذا الإنتاج على اختلافه، يظل مرتبط بأهداف امبريالية توجه اختياراته المنهجية وتؤطر تمثلاته.

وفي هذا الإطار، تبرز منطقة الريف بوصفها مجالا هامشيا نسبيا داخل هذا المتن الاستكشافي، رغم ما تختزنه من مؤهلات طبيعية واستراتيجية، وهو ما يثير إشكالية ضعف الاهتمام بها خلال القرن التاسع عشر مقارنة بمناطق أخرى من المغرب. غير أن هذا «الهامش» لا يعكس فراغا معرفيا مطلقا، بقدر ما يحيل على محدودية في الولوج الاستكشافي المرتبط بعوامل جغرافية وسياسية وأمنية، إضافة إلى طبيعة البنيات الاجتماعية المحلية.

وفي مقابل هذا الحضور الاستكشافي المحدود، تكشف المعطيات المحلية عن وجود معرفة سابقة لدى ساكنة الريف بموارد مجالهم، خاصة ما يتعلق بالثروات المعدنية. فقد أدركت هذه الساكنة منذ فترات زمنية مبكرة، وجود مكامن معدنية قابلة للاستغلال. ويبرز هذا المعطى التفاعل بين المعرفة المحلية والمعرفة الاستكشافية، ويطرح سؤال العلاقة بينهما: هل كانت المعرفة الأوروبية امتدادا لما هو محلي، أم إعادة صياغة له ضمن أفق استعماري؟

انطلاقا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية مركزية مفادها: إلى أي حد يعكس ضعف الدراسات الاستكشافية حول الريف خلال القرن التاسع عشر محدودية في المعرفة؟ وما طبيعة الرحلات الاستكشافية الفرنسية والإسبانية التي تناولت هذه المنطقة، وما حدودها المعرفية والمنهجية؟

1. صعوبة اقتحام المنطقة من قبل المستكشفين

تميزت منطقة الريف بضعف ملحوظ في عدد الرحلات الاستكشافية التي استهدفتها خلال القرن التاسع عشر، بل امتد هذا الضعف إلى بدايات القرن العشرين. ولا يُفهم هذا المعطى باعتباره مجرد قصور في الاهتمام، بقدر ما يعكس طبيعة الشروط التي أحاطت بعملية الاستكشاف ذاتها. وفي هذا السياق، كتب «أوغست موليراس» (Auguste Mouliéras) سنة 1895: «لا يمكن لأي أوروبي أن يفخر بعبوره الريف. إنها أرض غامضة وغير مستكشفة، وقد نجحت في الحفاظ على سرها والتستر خلف حجاب منيع»[1]. ويستحضر في هذا الإطار المحاولة الفاشلة لمواطنه هنري دوفيرييه، الذي لم يتمكن سوى من رؤية هذه «الأرض الموعودة»[2] من بعيد دون أن ينجح في ولوجها.

غير أن هذا الخطاب الذي يُبرز الريف باعتباره مجالا مغلقا وعصيا على الاختراق، لا يخلو من حمولة تمثلية تعكس حدود الرؤية الاستكشافية الأوروبية أكثر مما تعبر عن واقع مطلق. وعلى

1. Auguste Mouliéras, Le Maroc inconnu: étude géographique et sociologique. Exploration du Rif (Maroc septentrional), Paris, 1895, p. 38.

2. Mouliéras, Le Maroc inconnu, op, cit., p. 38.

الرغم من هذه العراقيل المعلنة، تشير بعض المعطيات إلى أن هنري دوفيرييه استطاع، بفضل خبرته ومهارته، اختراق بعض مجالات الريف، إلى الحد الذي دفعه إلى تشبيه نفسه بـ كريستوفر كولومبوس في سياق اكتشاف هذه الأرض[1].

إن صعوبة اقتحام الريف لا ينبغي فهمها فقط في بعدها الجغرافي أو الأمني، بل أيضا باعتبارها معطى منتجا داخل خطاب استكشافي يسعى في الآن ذاته إلى تبرير محدوديته وإضفاء طابع استثنائي على محاولاته القليلة.

وتسهم هذه الصعوبات في تفسير محدودية الامتداد الجغرافي لعدد من الباحثين الأوروبيين، رغم انخراطهم المكثف في دراسة المغرب. ويُعد إدوارد فيسترمارك (Edvard Westermarck)، مثالا دالا في هذا السياق؛ إذ على الرغم من قيامه بنحو عشرين رحلة إلى المغرب، وقضائه ما يقارب عقدا من الزمن في المنطقة، وإنتاجه أعمالا رصينة في مجالي اللسانيات والأنثروبولوجيا، فإن تحركاته الميدانية ظلت محصورة داخل شبه جزيرة طنجة، دون أن يتمكن من اختراق المجال الريفي أو تجاوزه في اتجاه الداخل. ويعكس هذا المعطى حدود الاستكشاف الميداني، حتى لدى أكثر الباحثين احتكاكا بالمجتمع المغربي، ويؤكد أن العائق لم يكن معرفيا فحسب بل كان أيضا مجاليا وسياسيا.

وفي السياق نفسه، يقدم جان هيس (Jean Hess) قراءة تفسيرية لهذا الانغلاق، حيث اعتبر أن ساكنة الريف ظلت بمنأى عن أوروبا، ليس لقصور في التواصل، بل نتيجة موقف واع من رفض الهيمنة، إذ كتب: «كل هؤلاء الأمازيغ في الريف منغلقون عن أوروبا؛ لأن أوروبا هذه أبدت دائما الرغبة في إخضاعهم لسيطرتها. ... ومثل كل الشعوب الأخرى... فإن سياسيينا الذين يرسلون إليهم حضارتنا عبر جيوشنا، فإن الأمازيغ لا يريدونها»[2].

غير أن هذا التفسير يظل بدوره مشروطا بخلفية خطابية تسقط مفاهيم مثل «الانغلاق» و«رفض الحضارة» على واقع أكثر تعقيدا، يرتبط أساسا برهانات السيادة المحلية وآليات الدفاع المجتمعي تجاه التوغل الخارجي. ومن ثم فإن صعوبة اقتحام الريف لا يمكن اختزالها في معطى جغرافي أو في نزعة انعزالية، بل ينبغي قراءتها في ضوء تفاعل مركب بين شروط المجال، وطبيعة البنيات الاجتماعية، وتمثلات الخطاب الاستكشافي الأوروبي نفسه.

وقد أسهمت هذه الممانعة وهذا الانغلاق النسبي في الحد من عدد الدراسات والرحلات الاستكشافية التي استهدفت منطقة الريف، سواء خلال القرن التاسع عشر أو في مطلع القرن العشرين.

2. الاستكشافات الفرنسية

1. Ibid. p. 39.
2. Hess Jean, La question du Maroc. Dujarric et Cie, Editeurs, Paris 1903. p. 20-21.

تشير تقارير المغامرين والباحثين الذين زاروا منطقة الريف خلال أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين إلى وجود مؤشرات مهمة لانتشار مواقع منجمية، خاصة في جزأيه الشرقي والأوسط، وقد شملت هذه المؤشرات مجالات مثل جبل الحمام، وآيت سعيد، وآيت بويفرور، وآيت بويحيى، حيث برزت بوصفها فضاءات واعدة من حيث الموارد المعدنية.

وفي هذا الإطار، سجل هنري دو لا مارتينيير (Martinière La de Henri) سنة 1894 وجود منجم ذي أهمية نسبية في مجال آيت بويفرور، يهم استغلال الرصاص والأنتيموان، إلى جانب مكامن حديدية بمنطقة أوكسان ظلت غير مستثمرة آنذاك[1]. وتفهم هذه المعطيات ضمن سياق استكشافي ارتبط برصد الإمكانات الطبيعية للمجال، في أفق السيطرة عليه، بما يعكس تداخل البعد المعرفي مع الرهانات الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، اضطلع الفاعلون المحليون بدور غير مباشر في توجيه الاهتمام نحو الإمكانات المعدنية للريف؛ إذ دأب بعض الأهالي سواء ممن كانوا يترددون على مليلية لبيع منتجاتهم، أو ممن قصدوا الجزائر بحثا عن العمل، على حمل عينات من معدن الحديد ضمن متاعهم، وعرضها على ذوي الاختصاص وأصحاب رؤوس الأموال. وقد أسهم هذا السلوك في إثارة انتباه الأوربيين ودفعهم إلى التوجه نحو مواقع الاستخراج للتحقق من طبيعة هذه الموارد، مما أفضى إلى بروز مزايدات رفعت من القيمة التقديرية للثروات الكامنة في باطن الأرض[2]. ولا يمكن فهم هذه الدينامية بمعزل عن موقع الوساطة التي اضطلع بها الفاعل المحلي داخل سيرورة تشكل المعرفة الاستكشافية والاقتصادية حول الريف؛ إذ لم يكن هذا الفاعل مجرد ناقل سلبي للمعطيات، بل أسهم-بوعي أو بدونه- في إعادة توجيه اهتمام الأوروبيين نحو المجال، عبر توفير مؤشرات أولية حول موارده. وبهذا المعنى، شكلت هذه الوساطة إحدى القنوات غير الرسمية التي مهدت لاختراق اقتصادي تدريجي، حيث تحولت المبادرات الفردية إلى مدخل لاستقطاب الرساميل الأجنبية، وإدماج المجال ضمن منطق الاستغلال.

وفي سياق تزايد الاهتمام بالمؤهلات المعدنية للريف، قام عدد من العارفين بالشأن المنجمي بزيارة المنطقة للتحقق من هذه المعطيات ميدانيا. ومن بين هؤلاء لويس أنطون ذيل أولميت (Luis Antón del Olmet) ، الذي عاين خلال سنتي 1915-1916 موقع آيت بويفرور، حيث خلص إلى توصيف لافت لطبيعة التمعدن بالمنطقة، معتبرا أن الأمر لا يتعلق بمنجم بالمعنى التقليدي، بل بمجال جبلي غني بالمعادن، خاصة الحديد، بشكل ظاهر ومكثف على امتداد السطح والتضاريس المحيطة[3].

1. Henri Poisson de La Martinière, Documents pour servir à l'étude du Nord-Ouest africain, 1894. p. 243.
2. «minas de Guelaya (Rif oriental)». In Ebérica 31-01-1919.
3. Luis Anton Del Olmet, Marruecos: de Melilla a Tanger, Madrid: Impr. J. Pueyo, 1916. p 74.

ويكشف هذا التوصيف، بما يحمله من نزعة تضخيمية للثروة المعدنية بالمنطقة، حيث تم بناء صورة «أسطورية» عن المجال، تُبرز غناه الاستثنائي وتُضفي عليه طابعا غير مألوف. ومن ثم، فإن مثل هذه الشهادات لا يمكن قراءتها فقط بوصفها تقارير ميدانية، بل أيضا كخطابات تُسهم في تضخيم القيمة الاقتصادية للمجال، بما يخدم منطق فرض السيطرة ضمن سياق التنافس الاستعماري على الموارد.

ولا يقتصر هذا المنحى على الشهادات الفردية، بل يجد امتداده في أعمال تركيبية لاحقة؛ إذ يُرجع مؤلفو كتاب Geografía de Marruecos الصادر سنة 1935 جذور أسطورة الغنى المعدني للريف إلى الأصداء التي خلفتها بعثة دو شافينياك إلى الريف الأوسط سنة 1882، فقد أسهمت هذه البعثة في توجيه أنظار الأوساط الأوروبية إلى إمكانات المنطقة، ولا سيما بعد إقدام دو شافينياك، سنة 1883، على اقتناء أراض يُعتقد أنها تحتوي على مكامن معدنية بجبل حمام في مجال قبيلة آيت ورياغل[1].

وبذلك، يتضح أن تشكل صورة الريف بوصفه مجالا معدنيا واعدا لم يكن نتيجة تراكم معرفي دقيق بقدر ما كان حصيلة تفاعل بين معاينات جزئية، ومبادرات استثمارية مبكرة، وخطاب استكشافي ذي نزعة تضخيمية.

وقد أثارت هذه الدينامية المرتبطة بتنامي الاهتمام بالموارد المعدنية للريف قلقا متزايدا لدى إسبانيا، التي تابعت عن كثب تحركات دو شافينياك في المنطقة. وفي هذا السياق، اعتبر الإسباني مالدونادو (Eduardo Maldonado) أن صفقة جبل حمام لم تكن لتتحقق لولا تحايل الريفيين الذين أوهموا دو شافينياك بوجود معادن نفيسة، وهو تفسير يبدو أقرب إلى خطاب تنافسي يروم التقليل من أهمية المبادرة الفرنسية[2].

غير أن المعطيات المتوفرة تُفيد بأن هذه الصفقة جاءت في سياق تراكمي من المؤشرات الميدانية التي أكدت وجود معادن بالمنطقة، كما يدل على ذلك خبر توصل السلطان برسالة من أمين ديوانة مليلية بشأن نقل عينات من تراب جبل حمام نحو طنجة[3]، وهو ما يعكس تداولا فعليا لمؤشرات الثروة المعدنية خارج المجال المحلي.

وفي هذا الإطار، يندرج هذا التفاعل ضمن منطق أوسع للصراع الإمبريالي حول الموارد، حيث تحولت المعطيات الجيولوجية إلى رهان استراتيجي تتنافس حوله القوى الاستعمارية. فالتشكيك

---

1. عبد الحميد الرايس، «مسألة المعادن في الريف والتهافت الأجنبي»، **مجلة حوليات الريف**، العدد 02، 1999، ص 75.
2. Eduardo maldonado, El Rogui. Imp. Olimpio,1952, Ceuta. p 413- 414.
3. رسالة من الأمين محمد بن احمد العسري الى المولى الحسن الاول، 4 دجنبر 1883. نقلا عن: عبد الرحمان الطيبي، **المجتمع بمنطقة الريف قبل الحماية، قبائل ساحل الريف الأوسط من 1860 الى 1912**، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1993، ص. 532.

الإسباني في مصداقية الصفقة لا يمكن فصله عن سعيها إلى إضعاف الحضور الفرنسي في مجال يحتمل أن يكون غنيا بالموارد، في حين مثلت مبادرة دو شافينياك (Maurice de Chavaignac) محاولة مبكرة لتموقع اقتصادي داخل هذا المجال. غير أن هذا التنافس بين القوى الإمبريالية لم يكن كافيا لضمان السيطرة الفعلية، إذ سرعان ما اصطدم برفض القبائل الريفية السماح باستغلال هذه المكامن، مما أدى إلى توتر دبلوماسي بين المغرب وفرنسا.

وإلى جانب دو شافينياك، برز اهتمام رحالة فرنسيين آخرين باستكشاف الإمكانات المعدنية للريف، من بينهم هنري دوفيرييه، الذي لُقب بـ «كريستوفر كولومبوس» نظرا لما اعتُبر آنذاك «كشفا» لمجال غير مطروق. فقد أشار إلى توفر المنطقة على رواسب معدنية متنوعة، تشمل النحاس والحديد والفحم، مؤكدا وجود مؤشرات ميدانية تدعم هذا الاعتقاد، خاصة في مجالي الريف وغمارة. كما أورد تجربة مباشرة تمثلت في معاينته لطبقات فحمية بارزة على سطح الأرض، احتفظ منها بعينة قبل أن تضيع لاحقا[1].

ويُدرج هذا النوع من الشهادات ضمن خطاب استكشافي يجمع بين المعاينة الجزئية وبناء استنتاجات عامة حول غنى المجال، وهو ما ينسجم مع الدينامية الأوسع لتضخيم القيمة المعدنية للريف. كما يعكس في الآن ذاته تداخل الخبرة الميدانية المحدودة مع نزعة تعميمية تُسهم في ترسيخ صورة عن المنطقة باعتبارها فضاء واعدا من حيث موارده، بما يغذي الاهتمام الاقتصادي للدول الاوربية ضمن سياق التنافس الإمبريالي.

وإلى جانب هذه الرحلات تبرز أيضا كتابات اعتمدت على وسائط محلية في إنتاج المعرفة حول الريف، كما هو الشأن بالنسبة لـ أوغست موليراس، الذي لم يزر المنطقة بنفسه، بل استقى معطياته من مخبره القبايلي محمد بن الطيب، الملقب بـ«الدرويش»، والذي جاب مجال الريف خلال الفترة الممتدة بين 1872 و1893. وقد أشار موليراس استنادا إلى هذه الروايات إلى وفرة الموارد المعدنية بالمنطقة، خاصة الذهب والفضة والنحاس والرصاص، مع تأكيده على كونها لا تزال غير مستغلة آنذاك[2].

وفي مقابل هذه المعرفة الوسيطة، تكشف بعض الوقائع الميدانية عن حساسية الموضوع المنجمي داخل المجتمع الريفي؛ إذ إن الضابط المستكشف غابرييل ديلبريل (Delbrel)، الذي قام برحلة إلى قبيلة بقيوة سنة 1907، تعرض للاعتقال من طرف الأهالي، بتهمة البحث عن المعادن[3]. ويُبرز هذا الحدث طبيعة التوجس المحلي من الأنشطة الاستكشافية، كما يعكس وعيا مبكرا لدى القبائل الريفية بأبعاد هذا الاهتمام، في سياق تنامي التنافس الاستعماري حول الموارد.

1. Duveyrier Henri, La dernière partie inconnue du littoral de la Méditerranée; le Rîf, Paris, E. Leroux, 1888. p. 201.
2. Mouliéras, Le Maroc inconnu, op. cit., p. 50.
3. الرايس، مسألة المعادن في الريف، م. س.، ص 87.

3. الأعمال الاستكشافية الإسبانية

استندت المعرفة الإسبانية بالثروة المعدنية في الريف إلى قنوات متعددة، لم تقتصر على المعاينة الميدانية المباشرة، بل شملت أيضا وسائط إعلامية وشبكات تواصل غير رسمية، فقد اضطلعت الصحف الصادرة في مليلية بدور مهم في نقل الأخبار والتقارير المرتبطة بالمؤشرات المنجمية، إلى جانب دور بعض الشخصيات الإسبانية التي شاركت المعطيات المتوفرة لديها حول أنشطة ومشاريع مواطنيها في المنطقة. كما أسهمت كتابات الرحالة والتقارير ذات الطابع شبه الرسمي في تجميع معطيات إضافية حول الإمكانات المعدنية للريف.

ويكشف هذا التنوع في مصادر المعرفة عن تداخل المعطيات الصحفية مع التقارير الاستكشافية، في سياق اتسم بالتنافس مع قوى استعمارية أخرى، خاصة فرنسا، حيث شكلت المعرفة بالثروات الطبيعية مدخلا أساسيا لإعادة توجيه الاهتمام الاستراتيجي نحو المنطقة.

ومن المؤكد أن أبرز المواقع التي درج الإسبان على تسميتها بـ«مناجم الريف» تتركز في مجال قبيلة آيت بويفرور، التي اعتبرها ديفيد مونتكومري هارت (Hart Montgomery David) مجالا يستحوذ على نحو 63% من مجموع الثروة المعدنية في شمال المغرب خلال فترة الحماية[1]. وقد ارتبط اكتشاف هذه المكامن ببداية القرن العشرين، وتحديدا سنة 1905، بالإسباني ألفونسو دل فايي (Alfonso del Valle)[2].

وفي هذا الإطار، لا يمكن فصل الأهمية التي أضفيت على مناجم الريف، إذ شكلت رهانا اقتصاديا دفع إسبانيا إلى إعادة توجيه سياستها بما يضمن تأمين السيطرة عليها، ومنافسة القوى أخرى، وخاصة فرنسا. ومن ثم فإن البعد المنجمي لم يكن مجرد عنصر اقتصادي، بل تحول إلى محدد أساسي في رسم معالم الاستراتيجية الاستعمارية الإسبانية بالمنطقة.

وفي السياق ذاته، يقدم والتر هاريس، الذي زار المغرب لأول مرة سنة 1887 ثم استقر في طنجة مراسلا لصحيفة The Times البريطانية، قراءة تفسيرية لطبيعة الدوافع التي تحكم المشاريع الاستعمارية. إذ يؤكد أن نجاح استعمار أي بلد لا يقتصر على القرار السياسي، بل يتطلب قاعدة من الرضى أو الدعم داخل المجتمع المعني. وفي الحالة الإسبانية، يحدد هاريس ثلاث قوى رئيسية شكلت هذا السند الداخلي: المؤسسة العسكرية، التي كانت تسعى إلى تحقيق المجد والترقي؛ والمؤسسة الدينية، التي استحضرت الإرث الرمزي المرتبط بوصية إيزابيلا الأولى؛ ثم الرأسمال

1. دايفيد مونتكومري هارت، **أيث ورياغر: قبيلة من الريف المغربي، دراسة إثنوغرافية وتاريخية**، ترجمة وتقديم وتعليق محمد أونيا، عبد المجيد عزوزي، عبد الحميد الرايس، هولند : جمعية صوت الديمقراطيين المغاربة، 2016. ص. 35.

2. Víctor Morales Lezcano, España y el Norte de África: el protectorado en Marruecos (1912-1956), Madrid, UNED, 1986. p. 31-36.

الاستثماري، الذي انصب اهتمامه على استغلال الثروات المعدنية[1] . ويكشف هذا التحليل عن تداخل العوامل السياسية والدينية والاقتصادية في تشكيل المشروع الاستعماري الإسباني، ومثلت الثروة المنجمية أحد المحركات الأساسية للتوسع الإمبريالي.

ويجد هذا التحليل ما يدعمه في أعمال عبد المجيد بنجلون، الذي يؤكد أن الدوافع الاقتصادية شكلت عنصرا وازنا ضمن بنية المطالب الإمبريالية الإسبانية في المغرب خلال مطلع القرن العشرين. وهو ما يتعارض مع الخطاب الرسمي الذي روجت له الإدارة الإسبانية، والقائم على فكرة «الاستعمار الروحي»، باعتباره مشروعا ذا أبعاد حضارية ودينية[2].

ومع ترسخ القناعة لدى دوائر رجال الأعمال والصناعة الإسبان، سواء في مليلية أو مدريد، بوفرة الموارد الحديدية في الريف، انتقل الاهتمام من مستوى الرصد إلى مستوى المبادرة الاستثمارية، ففُتحت قنوات تفاوض مع الثائر الجيلالي الزرهوني، الذي كان يفرض نفوذه على أجزاء من المجال الريفي. وقد أفضت هذه المفاوضات سنة 1907 إلى تفويت حقوق استغلال بعض المواقع المنجمية مقابل مبلغ قُدر بخمسة ملايين بسيطة، وشهدت السنة ذاتها تشكل ائتلاف إسباني لاستغلال مناجم الريف، ضم أربع مجموعات اقتصادية كبرى، مثلت كل منها امتدادا لنخب نافذة داخل الحقول السياسية والعسكرية والاقتصادية[3]. ويعكس هذا التطور انتقال المشروع المنجمي من مبادرات فردية أو معزولة إلى تنظيم مؤسسي، بما يؤكد اندراج استغلال الموارد المعدنية ضمن استراتيجية استعمارية متكاملة، تتقاطع فيها رهانات النفوذ السياسي مع منطق الاستثمار الاقتصادي.

ومن بين أبرز المستكشفين الذين وجهوا اهتمامهم إلى شمال المغرب، ولا سيما منطقة الريف، يبرز أنخيلو كريلي، الذي خلف عددا من الأعمال تناول فيها الخصائص الجغرافية والاجتماعية للمنطقة. غير أن الدراسات تختلف بشأن التأريخ الدقيق لرحلته إلى الريف؛ بين من يرجعها إلى مرحلة سابقة على الاحتلال الإسباني، في حين يرجح آخرون أنها تمت بعد إقرار نظام الحماية [4].

وفي هذا الإطار، أشار أنخيلو كريلي (Angelo Ghirelli) في أحد أعماله الصادرة سنة 1928، عند تناوله للصناعات الاستخراجية في الجهة الشرقية من شمال المغرب، إلى أن النشاط المنجمي يظل محدودا ويتركز أساسا في مناجم بني بويفرور بمنطقة قلعية، كما أكد على وجود مؤشرات لانتشار معادن متعددة، خاصة الحديد، غير أن المعطيات المتوفرة آنذاك لم تكن كافية لإعطاء

1. Hess, La question du Maroc. Op. cit., p. 51.
2. Benjelloun Abdelmajid, contribution à l'étude du mouvement nationaliste marocain dans l'ancienne zone nord du maroc, 1930-1956, these doctorat, Universte Hassan II, 1983. p. 19.
3. Becerra Fernandez Manuel, notas referentes á la tribu de kelaia (rif) y al ferrocarril de melilla á las minas de bini-buifrur, Artes gráficas Mateau, Madrid, 1909. p. 7.
4. الرايس، مسألة المعادن في الريف والتهافت الأجنبي، م. س.، ص 87

تقدير موثوق لمستوى الغنى المعدني بالجهة، إلا أن هذا التحفظ المنهجي لا ينطبق بحسب كريلي على مجال بني بويفرور، الذي بدا أكثر وضوحا من حيث مؤشرات التمعدن، في مقابل باقي المناطق التي ظلت التقديرات بشأنها أقرب إلى الطابع السطحي[1].

ويكشف هذا التمييز عن وعي نسبي بحدود المعرفة المنجمية المتداولة آنذاك، كما يعكس انتقالا من خطاب التعميم والتضخيم إلى محاولة إرساء تقييم أكثر حذرا، وإن ظل بدوره محكوما بإكراهات المعطيات المتوفرة وسياق إنتاجها.

وفي المونوغرافية التي أعدها أنخيلو كريلي حول قبيلة آيت يطف[2] سنة 1920، وهي دراسة أنجزت بطلب من الإدارة الاستعمارية الإسبانية، ولا سيما مكتب المغرب التابع لوزارة الحربية[3]، يشير إلى محدودية المعرفة المنجمية بالمنطقة، مؤكدا: «لم يتم حسب علمنا، إجراء أي رصد جاد في أيت يطفت أو عمليات سبر للوقوف على قيمة ما يختزنه باطن هذه القبيلة من معادن»[4]. ويكشف هذا المعطى عن غياب تدخل علمي ممنهج قائم على دراسات جيولوجية وتقنية دقيقة، ليس فقط على مستوى هذه القبيلة، بل على امتداد مجالات واسعة من الريف. كما يعكس في الآن ذاته، حدود المعرفة الاستكشافية حتى في سياقها المؤسسي، حيث لم تواكب الطموحات الاقتصادية المرتبطة بالثروات المعدنية جهود علمية كافية للتحقق من قيمتها الفعلية.

وفيما يتعلق بوجود المعادن ضمن مجال قبيلة آيت يطف، يورد أنخيلو كريلي ملاحظات ميدانية تشير إلى وجود تمظهرات سطحية لمعدن الحديد في كل من «إدهار تمجوت» ومرتفع «ثوفيست»، موضحا أن الأمر يتعلق بخام الهيماتيت (Hematite) ذي النسبة المرتفعة من الحديد، التي قد تصل إلى نحو 64%. غير أنه يشدد في الآن ذاته على أن هذه المؤشرات لا تكفي لتحديد القيمة الصناعية لهذا المورد، إذ يظل ذلك رهينا بإنجاز عمليات سبر جيولوجي دقيقة تمكن من تقدير الكميات القابلة للاستغلال بشكل علمي[5]. ويعكس هذا الطرح تميزا بين وجود المعدن كمؤشر جيولوجي أولي، وبين تقييمه كموارد اقتصادية قابلة للاستثمار، وهو تمييز ظل غائبا في عدد من الخطابات الاستكشافية السابقة ذات النزعة التعميمية.

ونظرا للصعوبات اللوجستية التي واجهتها إسبانيا في استغلال منجم أكسان، خاصة بسبب بُعده النسبي عن مليلية، برزت أهمية عامل القرب من الساحل في توجيه الاهتمام نحو مواقع بديلة. وفي هذا الإطار، أكد أنخيلو كريلي على الامتياز النسبي لموقع بني يطف، مبرزا أن المسافة

1. غيريلي آنخيلو، **أسلمة وتعريب بربر شمال المغرب**، ترجمة عبد العزيز شهبر، الرباط: منشورات وزارة الثقافة، 2009. ص 72.
2. قبيلة تقع مابين بقيوة وآيت بوفراح.
3. غيريلي آنخيلو، **قبيلة أيث يطفت**، ترجمة نادية بودرة، الرباط: دار الأمان، 2020. ص 6.
4. نفسه، ص 34.
5. غيريلي، قبيلة أيث يطفت، م. س.، ص 34.

الفاصلة بينه وبين الساحل أقصر مقارنة بمنجم أكسان، وهو ما من شأنه أن ييسر عمليات نقل المعادن وتصديرها نحو الأسواق الأوروبية، وقد عبر عن ذلك بقوله» وتعتبر المسافة بين هذا الموقع والساحل أقل مقارنة مع منجم وكسان، لذا لن يكون هناك أي عائق أمام استغلال المعادن المختزنة في المنطقة»[1].

ويكشف هذا الطرح عن إدراك الدور الحاسم الذي تلعبه البنية المجالية وشبكات النقل في تحديد الجدوى الاقتصادية للاستغلال المنجمي، حيث لا تقتصر قيمة المورد على وجوده الجيولوجي، بل ترتبط أيضا بشروط تسويقه. ولذلك فالقرب من الساحل يتحول إلى عامل استراتيجي يُرجح كفة بعض المواقع على حساب أخرى.

أما فيما يتعلق بالمطالب المنجمية المرتبطة بمجال قبيلة بني يطف، والتي عُرضت على لجنة التحكيم في باريس، فقد تقدم بها كل من الأخوين منسمان (Mannesmann)، إلى جانب المجموعة الإنجليزية المرتبطة بـ «شركة مناجم المغرب»، غير أن اللجنة لم تستجب لهذين الطلبين، إذ لم تحصل الشركتان على التراخيص اللازمة للشروع في عمليات الاستكشاف بالمنطقة [2].

وفي السياق نفسه، أنجز أنخيلو كريلي خلال السنة ذاتها مونوغرافية أخرى حول قبيلة إبقوين، تطرق فيها إلى مؤهلاتها المعدنية، مؤكدا أن هذه المنطقة على غرار غيرها من مجالات الريف، لم تعرف إنجاز أي عمليات استكشافية ممنهجة أو دراسات سبرية دقيقة تسمح بتحديد القيمة الفعلية للموارد المتوفرة بها[3].

ويبرز هذا المعطى استمرار الفجوة بين المؤشرات العامة على وجود المعادن وبين غياب أدوات التحقق العلمي، مما يعكس محدودية المعرفة التقنية حتى في ظل الاهتمام المتزايد بالثروات المنجمية، ويؤكد أن تقدير الإمكانات الاقتصادية ظل في كثير من الأحيان رهينا الافتراضات والتخمين أكثر منه بنتائج دراسات ميدانية دقيقة.

وعلى الرغم من عدم تسجيل أي نشاط منجمي منظم بالمنطقة، فإن تداول الكحل في أسواق القبيلة يُرجح أن يكون مرتبطا بمصادر محلية، وهو ما يعكس استمرار أشكال محدودة من الاستغلال التقليدي للموارد[4].

تكشف قراءة مونوغرافيات أنخيلو كريلي حول قبائل آيت يطف، وإبقوين، وآيت توزين عن تباين واضح في مستوى المعرفة المنجمية داخل المجال الريفي. فبالنسبة لقبيلتي آيت يطف

1. نفسه، ص 34.
2. غيريلي، **قبيلة أيث يطفت**، م. س.، ص 34.
3. غيريلي آنخيلو، **إبقوين :قبيلة من الريف المغربي**؛ ترجمة، تحقيق وتقديم عبد المجيد عزوزي، الرباط : دار أبي رقراق، 2013. ص 74.
4. نفسه، ص 74.

وإبقوين، يؤكد كريلي غياب أي دراسات استكشافية أو عمليات سبر جيولوجي دقيقة، حيث تظل المعطيات المتوفرة مقتصرة على تمظهرات سطحية أو إفادات محلية غير مؤكدة، وهو ما يجعل تقدير القيمة الاقتصادية للموارد المعدنية بهما أقرب إلى التخمين منه إلى التحديد العلمي. في المقابل، يبرز وضع قبيلة آيت توزين مختلفا نسبيا، إذ يشير كريلي إلى إنجاز دراسات ميدانية للكشف عن المعادن، ما يمنح المعطيات المرتبطة بها درجة أعلى من الموثوقية مقارنة بالحالتين السابقتين، غير أن هذا التفوق المعرفي النسبي لا يعني بالضرورة اكتمال الصورة، بل يعكس انتقالا جزئيا من مستوى المؤشرات العامة إلى محاولة بناء معرفة تقنية أكثر دقة.[1]

وحسب قول كريلي فإن أيت توزين تزخر بـ«مختلف أنواع المعادن التي توجد بالمنطقة بنسب جد مهمة وفي عدة أشكال. كما يوجد معدن الهيماتيت الأحمر بنسب مهمة كذلك. ووقفنا أيضا على وجود عينات مهمة من المغنطيس الحديدي، إضافة إلى وجود مواقع لمناجم الحديد بالحوض الأعلى لإغزار أمقران، تسمى كهوف المعادن. [...] وتزخر تربة بني توزين كذلك بمعدن الرصاص الموجود في مناطق مختلفة من القبيلة، كما يشار أيضا إلى وجود البترول في الجزء الجنوبي من القبيلة، لكن هذا الأمر لا زال لم يتأكد بعد»[2].

غير أن هذا المعطى على أهميته الظاهرية، يندرج ضمن خطاب استكشافي غالبا ما اتسم بنزعة تضخيمية، حيث جرى تقديم المؤشرات الجيولوجية الأولية، أو حتى الملاحظات السطحية، بوصفها دلائل قاطعة على غنى معدني استثنائي. ويعكس هذا التوجه سعيا إلى إعادة تشكيل صورة المجال الريفي كخزان للثروات القابلة للاستثمار، بما يخدم رهانات استعمارية أوسع. لذلك، فالتعامل مع مثل هذه المعطيات يقتضي إخضاعها لقراءة نقدية، تميز بين المعطى العلمي المؤكد، وبين التمثلات الخطابية التي بالغت في تقدير الإمكانات المعدنية للمنطقة.

ويُلاحظ، في سياق حديث أنخيلو كريلي عن معادن قبيلة آيت توزين، أنه يشير إلى وجود استغلال محلي مباشر لمعدن الحديد، حيث يستخرج سكان القبيلة هذا المورد من مناجم تقع ضمن مجالهم لاستخدامه في أغراضهم اليومية [3]. وهو ما يعكس استمرار أنماط من الاستغلال التقليدي للموارد المعدنية، بما يبرز حضور معرفة محلية عملية تتجاوز مستوى المؤشرات النظرية، في مقابل محدودية التدخل التقني المنظّم خلال هذه المرحلة.

وفيما يتعلق بالمعادن النفيسة التي أشار إليها أوغست موليراس، يبدو أن حضورها في الريف الأوسط ظل محدودا، إذ تُعزى كثير من التصورات المرتبطة بوجودها إلى ظواهر طبيعية مضللة. فقد كان لمعان طبقات الصلصال والأردواز في جبل حمام الناتج عن انعكاس أشعة الشمس، يوهم

1. غيريلي آنخيلو، **قبيلة بني توزين: دراسة مونوغرافية**، ترجمة وتقديم وتعليق الحسين بوضيلب، الرباط: مطبعة الكرامة، 2021. ص 53.
2. نفسه، ص 53.
3. نفسه، ص 53.

الناظرين بوجود معادن ثمينة، خاصة وأن هذا البريق كان يُرى من مسافات بعيدة خلال الأيام الصافية، فساهم هذا المعطى في إثارة موجة من التأويلات والتكهنات، روج لها بعض الهواة في علم المعادن، دون أن تستند إلى أسس علمية دقيقة، مما أدى إلى تضخيم فرضية وجود ثروات نفيسة بالمنطقة، غير أن هذه التصورات سرعان ما وُضعت موضع مراجعة، حيث أكد دومينيك لافونتي محدودية القيمة المنجمية لجبل حمام، مشيرا إلى غياب مؤشرات حقيقية تدعم تلك الادعاءات [1].

ويكشف هذا المثال عن طبيعة الخطاب المنجمي في هذه المرحلة، الذي كثيرا ما تأرجح بين الملاحظة السطحية والتأويل المتسرع، مما أسهم في إنتاج وهم معدني غذى الاهتمام الاستعماري، قبل أن تُعيد المعاينة العلمية ضبط حدوده الفعلية.

خاتمة:

تبين هذه المقالة أن المعرفة المنجمية التي أنتجت حول منطقة الريف خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لا يمكن التعامل معها بوصفها معرفة تقنية محايدة، بل باعتبارها بناء تاريخيا مشروطا بسياقات السلطة والتنافس الإمبريالي. فقد كشفت النصوص الاستكشافية، الفرنسية والإسبانية على حد سواء، عن خطاب معرفي يتجاوز حدود الوصف الجيولوجي لينخرط في إعادة تشكيل المجال ضمن أفق استعماري يسعى إلى تحويله لموضوع للاستغلال الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، لا يعكس ضعف المعرفة الاستكشافية حول الريف نقصا في الموارد بقدر ما يعكس حدود الرؤية الاستعمارية ذاتها، التي ظلت رهينة إكراهات الولوج المجالي، واشتغلت وفق منطق انتقائي يوجه الجهد المعرفي نحو المجالات القابلة للإدماج في شبكات الاستغلال. كما أبرزت الدراسة أن الخطاب المنجمي لم يكن مجرد انعكاس للمعطيات، بل أداة حولت المؤشرات الجزئية والظواهر الطبيعية إلى سرديات تضخيمية غذت الاهتمام الاستعماري ووجهته.

غير أن هذه السيرورة لم تكن أحادية الاتجاه؛ إذ أظهرت الدراسة حضور فاعلين محليين أسهموا-بدرجات متفاوتة- في توجيه الاهتمام الاستكشافي، كما حافظت بعض المجالات على أشكال من الاستغلال التقليدي للموارد، في إطار اقتصاد محلي ظل في منأى نسبي عن منطق الرأسمال الاستعماري.

وعليه، فإن دراسة الخطاب المنجمي المنتج حول الريف لا يتيح فقط إعادة تقييم الإمكانات الطبيعية للمنطقة، بل يفتح أفقا أوسع لفهم كيفية تشكل المعرفة الاستعمارية وحدودها، إنها تُبرز أن ما قدم بوصفه «معرفة علمية» كان في كثير من الأحيان، مزيجا من المعاينة الجزئية، أو التخييل فقط.

1. Angel Domenech Lafuente. Apuntes sobre Geografia de la zona norte del protectorado de España en Marruecos. Madrid, 1942. p. 23.

قائمة المصادر والمراجع

- الرايس عبد الحميد، «مسألة المعادن في الريف والتهافت الأجنبي»، مجلة حوليات الريف، العدد 02، 1999، صص73 - 103.
- الطيبي عبد الرحمان، المجتمع بمنطقة الريف قبل الحماية، قبائل ساحل الريف الأوسط من 1860 الى 1912، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1993.
- هارت دايفيد مونتكومري، أيث ورياغر: قبيلة من الريف المغربي، دراسة إثنوغرافية وتاريخية، ترجمة وتقديم وتعليق محمد أونيا، عبد المجيد عزوزي، عبد الحميد الرايس، هولند : جمعية صوت الديمقراطيين المغاربة، 2016.
- آنخيلو غريلي، أسلمة وتعريب بربر شمال المغرب، ترجمة عبد العزيز شهبر، الرباط: منشورات وزارة الثقافة، 2009.
- آنخيلو غريلي، قبيلة أيث يطفت، ترجمة نادية بودرة، الرباط: دار الأمان، 2020.
- آنخيلو غريلي، إبقوين :قبيلة من الريف المغربي؛ ترجمة، تحقيق وتقديم عبد المجيد عزوزي، الرباط : دار أبي رقراق، 2013.
- آنخيلو غريلي، قبيلة بني توزين: دراسة مونوغرافية، ترجمة وتقديم وتعليق الحسين بوضيلب،الرباط: مطبعة الكرامة، 2021.
- Auguste Mouliéras, Le Maroc inconnu: étude géographique et sociologique. Exploration du Rif (Maroc septentrional), Paris, 1895.
- Hess Jean, La question du Maroc. Dujarric et Cie, Editeurs, Paris 1903.
- Henri Poisson de La Martinière, Documents pour servir à l'étude du Nord-Ouest africain, 1894.
- Luis Anton Del Olmet, Marruecos: de Melilla a Tanger, Madrid: Impr. J. Pueyo, 1916.
- Duveyrier Henri, La dernière partie inconnue du littoral de la Méditerranée; le Rîf, Paris, E. Leroux, 1888.
- Víctor Morales Lezcano, España y el Norte de África: el protectorado en Marruecos (1912-1956), Madrid, UNED, 1986.
- Benjelloun Abdelmajid, contribution à l'étude du mouvement nationaliste marocain dans l'ancienne zone nord du maroc, 1930-1956, these doctorat, Universte Hassan II, 1983.
- Becerra Fernandez Manuel, notas referentes á la tribu de kelaia (rif) y al ferrocarril de melilla á las minas de bini-buifrur, Artes gráficas Mateau, Madrid, 1909.
- Angel Domenech Lafuente. Apuntes sobre Geografia de la zona norte del protectorado de España en Marruecos. Madrid, 1942.